فان علم مقدارها صحت المعاملة بها وكذا ان كانت مجهولة على الاصح كبيع
الغالية والمجوهرات ويكره لفيل الاسام ضرب الدراهم والدنانير ولو مخالفة
لانه من شعار الاسام ولا بأس فيه افتيانا عليه ولا تجب في الحلي المباح
من ذهب وفضة لخلخال للمرأة زكاة لانه معد لاستعمال مباح فأشبه
الثياب من النعم ويزكى المحرم من حلي وما يعيره كالاواني بالاجماع وكذا المكروه
كالضبة الكبيرة من الفضة للحاجة والصغيرة للزينة ومن المحرم الميل للمرأة
وغيرها فيزكى عليها لهم لو اتخذ شخص ميلا من ذهب او فضة لكحل عينه
فهو مباح فلا زكاة فيه والسوار والخلخال للبس الرجل بأن يقصد بهما اتخاذهما
فيهما محرما بالقصد والخنثى في حلي النساء كالرجل وفي حلي الرجال كالمرأة فيما
للشائبة اباحة فلو اتخذ الرجل سوارا مثلا بلا قصد لا للبس ولا لغيره
او بقصد اجارته لم يجز له استعماله بلا كراهة فلا زكاة فيه لانتفاء
القصد المحرم والكراهة وكذا لو انكسر الحلي المباح الاستعمال وقصد اصلاحه
واعادته بلا صوغ فلا زكاة ايضا وان دام حوالا لدوام صورة الحلي وقصد
اصلاحه وحيث اوجبنا الزكاة في الحلي واختلفت قيمته ووزنه فالعبرة بقيمته
لا بوزنه بخلاف المحرم لعينه كالاواني فالعبرة بوزنه لا بقيمته فلو كان له
حلي وزنه مائتا درهم وقيمته ثلثمائة يخير بين ان يخرج ربع عشر مشاعا
ثم يبيعه الساعي بغير جنسه ويفرق ثمنه على المستحقين او يخرج خمسة
مصوغة قيمتها سبعة ونصفا نقدا ولا يجوز كسر ليعطي منه خمسة
مكسورة لان فيه مزاحمة عليه وعلى المستحقين او كان له اناء كذلك يخير
بين ان يخرج خمسة من غيره او يكسره ويخرج خمسة او يخرج ربع عشره
مشاعا ويحرم على الرجل حلي الذهب ولو آلة الحرب لقوله صلى الله عليه وسلم

احل

احل الذهب والحرير لإناث امتي وحرم على ذكورها الا ان اضطر الا ان اضطر
فانه يجوز ان يتخذ من الذهب لانه بعض الصحابة قطع انفه في غزوة
فاتخذ انفا من فضة فانتن عليه فامره صلى الله عليه وسلم ان يتخذه من
ذهب والا الانملة فانه يجوز اتخاذها لما قطعت منه ولو لكل اصبع من
الذهب قياسا على الانف والاسنان فانه يجوز لمن قلعت سنه اتخاذ سن
من ذهب وان تقوست قياسا ايضا على الانف ويحرم سن الخاتم
من الذهب على الرجل وهي الشعبة التي يستمسك بها الفص ويحل للرجل
من الفضة الخاتم بالاجماع ولانه صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتما من فضة بل
لبسه سنة سواء كانت في اليمين او اليسار لكونه في اليمين افضل والسنة
ان يجعل الفص مما يلي كفه ولا يكره للمرأة لبس خاتم فضة تنبيه
لم يتعرض الاصحاب لمقدار الخاتم المباح ولعلهم اكتفوا فيه بالعرف اي عرف
تلك البلدة وعادة امثاله فيها وهذا هو المعتمد وان قال الاذرعي الصواب
ضبطه بوزن مثقال ولو اتخذ الرجل خواتم كثيرة ليلبس الواحد منها
بعد الواحد جاز كما في الروضة واصلها فان لبسها معا جاز ما لم يبلغ
الاسراف كما يؤخذ من كلامهم ولو تختم الرجل في غير الخنصر جاز مع الكراهة
كما في شرح مسلم ويحل للرجل من الفضة حلية آلات الحرب كالسيف والرمح
والمنطقة تلا مما لا يلبسه كالدرع والجام وليس للمرأة حلية آلات
الحرب بذهب ولا فضة ولها لبس نوع من حلي الذهب والفضة كالسوار
وكذا ما يشبه بها من الثياب ويحرم المبالغة في السرف كحلي الاذن بنانير
ونحوها ويحرم اسراف الرجل في آلة الحرب ويجوز حلية المصحف بفضة للرجل
والمرأة ويجوز لها فقط بذهب لعموم احل الذهب والحرير لاناث امتي قال

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)